دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	وثائق بنما وتطوير خطاب جديد: الفساد ليس مقتصرا على دول الجنوب
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	دياب، أسامة
المجلد/العدد:	مج16, ع63
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	يوليو
الصفحات:	77 - 81
رقم MD:	761075
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EcoLink
مواضيع:	السياسة، العولمة، التسريبات السياسية، وثائق بنما
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/761075

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

وثائق بنما وتطوير خطاب جديد:
الفساد ليس مقتصراً على دول الجنوب

أسامة دياب

باحث في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية،

طالب دكتوراه في العلوم السياسية بجامعة جنت البلجيكية

تم مؤخرا نشر البيانات الكاملة للتسريب الأشهر على الإطلاق منذ تسريبات ويكيليكس، وهو وثائق بنما، التي تحتوى على 11.5 مليون وثيقة سرية لشركة "موساك فونسيكا" "البنمية"، وهى واحدة من أكبر الشركات التي تقدم الخدمات القانونية لشركات "الأوفشور" في العالم. تعود بعض هذه الوثائق إلى أكثر من أربعة عقود مضت، وحصلت مصر على نصيب من هذه التسريبات بـ 38 شركة "أوفشور" مرتبطة بنحو 300 شخصية، ومن المهم التأكيد على أن هذه الأسماء تنتمى إلى شركة خدمات قانونية واحدة فقط، وليست قائمة حصرية بأسماء الشركات والأشخاص أصحاب الاستثمارات "الأوفشور"، بل يمكن القول إنها لا تزيد على كونها نافذة صغيرة سمحت الظروف أن نطل منها على جزء صغير من هذا العالم السرى.

القوانين القائمة لا تجرم أو تمنع تملك شركات "الأوفشور"، لكنها تجرم العديد من الممارسات التي كثيرا ما ارتبطت بتملك شركات الأوفشور، مثل غسل الأموال وإخفائها عن أعين سلطات الضرائب، بالإضافة إلى إخفائها من إقرارات الذمة المالية للمسئولين، وبالطبع التجنب والتهرب الضريبي، حيث تتميز مراكز الأوفشور بسرية كاملة للتعاملات، علاوة على معدلات ضرائب 0 % تشجع على نقل الأرباح لها، بشكل ينطوي أحيانا على جريمة تهرب ضريبي taxevasion واضحة، وفى أحيان أخرى، يتم بشكل قانوني ولا ينطوي على جريمة، وهو ما يسمى بالتجنب الضريبي tax avoidance. ولكن برغم ذلك التباين في الموقف القانوني بين التجنب والتهرب الضريبي، فإن الضرر الاقتصادي في كلتا الحالتين واحد، وهو حرمان خزينة الدولة من مليارات الجنيهات في شكل إيرادات ضريبية عن أنشطة لأشخاص طبيعية واعتبارية حققت أرباحا في بلد ما – فعليا – برغم تحقيقها على الورق فقط في الملاذات الضريبية وشركاتها المسجلة هناك. كذلك فإن الضرر الاجتماعي في كلتا الحالتين واحد، وهو حرمان المجتمع من خدمات عامة كانت ستمول من تلك الضرائب لو لم يتم التهرب منها، أو تجنبها، مثل التعليم والصحة.

لو أردنا التعبير رقميا عن التكلفة الاجتماعية والاقتصادية الضخمة لوجود تلك الملاذات الضريبية، تقدر شبكة العدالة الضريبية Tax Justice Network حجم الثروات النازحة في 80 ملاذ ضريبيا بنحو 21-32 تريليون دولار.

أما أوكسفام فقدرت حجم الأموال النازحة بنحو 18 تريليون دولار. وتزعم أوكسفام أن الأموال المستحقة ضريبيا على تلك الثروة لو كان تم دفعها لكانت وفرت ضعف المبلغ المطلوب للقضاء نهائيا على الفقر في جميع أنحاء العالم، ومن المهم هنا الإشارة إلى إن هذه تقديرات تمثل فقط التكلفة المالية والرقمية المباشرة، وليس التكلفة غير المباشرة، أو بعبارة أخرى، فإن التكلفة الفعلية لتلك الممارسة تزيد عن حجمها، فتلك الممارسات التي تؤدى لانهيار الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتعصف بمبدأ تكافؤ الفرص، وتهدد أمن وسلامة الشعوب، كما سنشير لاحقا، وتؤدى إلى احتقانات اجتماعية، واضطرابات سياسية، تمثل تكلفة حقيقية تتخطى بكثير حجم الظاهرة.

الوضع المصري:

في مصر تنتشر ظاهرة الاستثمار الدائري round- tripping ، حيث تعمل الملاذات الضريبية في كثير من الأحيان كمحطة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهى في طريقها من المستثمر إلى وجهة الاستثمار (مصر في هذه الحالة)، ويكون أحيانا مصدر الأموال ووجهتها واحدا، بحيث يكون المستثمر مصريا، ووجهة الاستثمار مصر، ولهذا سمى بالاستثمار الدائري. وفقا لبيانات صادرة عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عن حجم الاستثمارات "الأجنبية" التي قدمت إلى مصر من عام 1970 لعام 2013، جاءت الجزر الملاذية في مراكز متقدمة، من حيث حجم استثماراتها في مصر، متفوقة على دول كبرى بشكل لا يتناسب مع حجمها الصغير الذى لا يزيد على بضع عشرات الآلاف من السكان ومساحتها التي لا تتخطى عشرات الكيلومترات المربعة. فعلى سبيل المثال، جزر الكايمان احتلت المركز السادس، من حيث حجم الاستثمارات في مصر في الـ 43 عاما الأخيرة حيث جاءت قبل دول مثل فرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا باستثمارات في 85 شركة بإجمالي رأسمال مصدر أقل قليلا من 6 مليار دولار. وفى المركز الحادي عشر جاءت الجزر العذراء البريطانية باستثمارات في 112 شركة عاملة في مصر برأسمال 2.7 مليار دولار، وساهمت أيضا بنما ب 92 شركة برأس مال نحو 1.35 مليار دولار. تساهم مجمل هذه الدويلات الملاذية الصغيرة وفقا للبيانات، في نحو 479 شركة مصرية رأسمالها يتخطى الـ 12 مليار دولار. ولكن لا ينتهى الأمر عند ذلك، فهناك دول أخرى تتخصص في أنواع محددة من المميزات الضريبية وتستخدم في أنماط محددة من التجنب الضريبي، لكنها لا تعتبر عادة ملاذات ضريبية وفقا للتعريف الكلاسيكي للملاذ الضريبي، ومن أمثلة تلك الدول بلجيكا، وأيرلندا، وهولندا.

يوجد العديد من الأسباب التي تجعل هذه الدويلات تحتل مواقع الصدارة في الدول المستثمرة في مصر، ومن ضمن هذه الأسباب، على سبيل المثال لا الحصر، هو عدم الإعلان عن هوية المستثمرين، والاستثمار عن طريق صناديق الاستثمار المباشر المغلقة التي تسجل في الكثير من الأحيان في تلك الجزر الملاذية لغياب القواعد التنظيمية والمميزات الضريبية وسرية التعاملات، والشركات التي تدير هذه الصناديق لصالح المساهمين لا تدفع ضريبة عن أرباحها التي تأتي في شكل رسوم إدارة ورسوم تحفيز (عمولة)، وحتى وإن كان المساهمون في تلك الصناديق مصريين، فإن تسجيل الصندوق في واحدة من تلك الملاذات يؤدى إلى إخفاء بيانات المساهمين الحقيقيين بما فيها جنسياتهم، فتظهر عندنا على شكل استثمارات أجنبية. ويؤدى ذلك عادة إلى تشوه البيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي لصعوبة معرفة جنسية المساهمين في

تلك الشركات والصناديق بسبب سرية البيانات، ونحن نعلم علم اليقين أن الكثير من تلك الصناديق كان مستثمروها مصريين.

لو فرضنا أن هذه الأموال تدر عائدا على رأس المال بنسبة 20 %، فيكون إجمالي الأرباح نحو 20 مليار جنيه، مما يجعل الضرائب المستحقة على المبلغ أقل قليلا من خمسة مليارات جنيه سنويا، وفقا لمعدل الضريبة الحالي، وهو 22.5%، مع العلم أن إجمالي الضرائب الواردة للدولة من شركات الأموال – إذا استثنينا قطاع البترول وهيئة قناة السويس –كان 25 مليار جنيه في نفس العام، أي كانت ستزيد الحصيلة الضريبية من شركات الأموال بنسبة 20 %، حال تسجيل هذه العوائد كأرباح لشركات مصرية. ومن المهم أيضا التنويه إلى أن هذا يعد تقديرا محافظا جدا بسبب أن العائد على رأس المال المصدر في هذه الملاذات، وفى شركات إدارة صناديق الاستثمار المباشر عادة ما يكون أعلى بكثير من العائدات المتعارف عليها لأن رأسمال هذه الشركات عادة ما يكون صغير جدا لأنه لا يوجد لديها أعمال حقيقة، وأرباحها عالية جدا لأنه يتم تحويل الأرباح إليها بشكل مصطنع، ولذلك غالبا ستكون التكلفة على خزينة الدولة أضعاف ذلك. ولا ينتهى بالطبع دور وتكلفة شركات الأوفشور عند هذا الحد، فالكثير من الشركات المسجلة هناك هي شركات تابعة لشركات قابضة مصرية، وليست مالكة، يتم تحويل الأرباح إليها بطرق وحيل كثيرة ومختلفة.

خطر السرية المالية:

في ظل نظام رأسمالي "يتعولم" بشكل متزايد على المستوى المالي، وفى ظل حركة أكثر تحررا لرأس المال، لم يعد الفساد ظاهرة محدودة بحدود الدولة القومية. فالأموال المنهوبة والشرعية، على حد سواء، تتحرك بحرية كبيرة عبر الحدود. في عام 2012 ، خسرت ما تسمى بالدول النامية والاقتصادات الناشئة نحو تريليون دولار من الأموال المنهوبة. أغلب هذه الأموال انتهى بها المطاف إلى دولة من دول الشمال الغنية، أو في واحدة من مراكز الأوفشور التابعة لدول الشمال، مثل مراكز الأوفشور، والملاذات الضريبية الكاريبية التي تتبع التاج البريطاني.

وعادة ما تعطى مؤشرات مكافحة الفساد والشفافية صورة غير كاملة، لأنها تقيس الفساد على المستوى الوطني، بدون الأخذ في الحسبان كامل – الأبعاد الدولية والعابرة للحدود – للفساد. لذلك، يصبح من السهل الاعتقاد بأن الفساد ظاهرة "جنوبية" بامتياز. فمؤشر إدراك الفساد الذى تصدره منظمة الشفافية الدولية يعطى الانطباع بأن الفساد تقريبا غير موجود في دولي الشمال "المتقدم"، وإنه مقصور على دول الجنوب "المتأخر" (أو ما يشار إليه بشكل أكثر تهذبا بـ "الجنوب العالمي" أو "الاقتصادات الناشئة").

لو رغبنا أن نحتفظ بأي أمل في المضي قدما بأجندة مكافحة الفساد، يجب تغيير هذا الخطاب والاعتراف بالفساد كمشكلة عالمية عابرة للحدود، يتحمل مسئوليتها الجميع. فالسرية المالية اليوم تعتبر واحدة من أكبر التهديدات التي تواجه رفاهنا وأمننا. من الممكن الوقوع في فخ الاعتقاد بأن السرية المالية تأثيرها محدود على الدول الغنية، لكن هذا بعيد كل البعد عن الواقع. فالتجنب التهرب الضريبي يحدث في كل مكان طول الوقت بغض النظر عن مدى تقدم الدولة

أو تأخرها.. وبما أن وسائل التهرب والتجنب الضريبي عادة ما تكون متاحة أكثر للشركات متعددة الجنسيات العملاقة، فإنها تهدد مبدأ تكافؤ الفرص الذى من المفترض أن يميز مجتمعاتنا الحديثة، كما وتقوض هذه المسائل من الجهود المخلصة لأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل العمود الفقري لأي اقتصاد، وتعد المشغل الرئيسي للغالبية العظمى من المواطنين، ومصر بالطبع ليست استثناء من ذلك. وبالإضافة إلى التجنب /التهرب الضريبي، فالأنشطة الإجرامية، مثل تمويل الإرهاب والاتجار بالبشر غالبا ما تسئ استخدام السرية المالية والمصرفية لتحقيق أغراضها الإجرامية. إن إضافة السرية المالية، وهى من أهم ميسرات وممكنات الفساد، إلى معايير قياس مؤشرات الفساد، قد يظهر صورة مختلفة بشكل جذري عما نراه الأن.

مع تزايد العولمة، عادة ما يعبر شريان حياة الأنظمة "حادة الفساد" إلى العالم الأوسع، لذلك يجب على العالم أن يأخذ الفساد الحاد على محمل الجد، فالأنظمة "حادة الفساد" عادة ما تعتمد على تصدير المواد الأولية إلى الخارج، ويترعرع الفساد، وتغيب الرقابة والمحاسبة في الأنظمة الريعية التي تعتمد على الدخل من الريع مقابل الأنظمة التي تعتمد على دخل مواطنيها الضريبي، فتزداد قدرة وصلابة المجتمع على المساءلة والمحاسبة عملا بمبدأ "لا ضرائب بدون تمثيل". ولهذا، فإن العالم الخارجي له دور حاسم في مد شريان الحياة لتلك الأنظمة سواء عن طريق شراء منتجاتهم وترييح أنظمتهم، أو عن طريق فتح أسواق المال العالمية أمامهم بدون أي عوائق وبسرية تامة، وهذا ما كشفت عنه بوضوح مؤخرا تسريبات بنما.

باختصار ففي عام 2016، أثبتت وثائق بنما أن أسواق المال العالمية وفرص تحقيق عائدات خيالية على الاستثمار لا تزال مفتوحة على مصراعيها أمام الأنظمة الفاسدة بغطاء واسع من السرية وبسلاسة شديدة، وهو ما لا يعد فقط سقطة أخلاقية لكنه تهديد واضح ومباشر للسلام والأمن العالمي.

مسئولية دول الشمال والمجتمع الدولي في كسر دائرة الفساد المفرغة:

تتكون دائرة الفساد المفرغة (والمفزعة) عندما يمنح الفساد الحاد ومراكمة الثروة الحماية عن طريق الاستيلاء على مؤسسات الدولة، وتؤدى هذه الحماية إلى ممارسة المزيد من الفساد، ثم يؤدى الفساد مجددا إلى المزيد من الحماية وهلم جرا. يحتاج الفساد الحاد لكى يتحقق أمران: الأمر الأول، هو الاستيلاء على مفاصل ومؤسسات الدولة على المستوى الوطني state capture من قبل جماعة أوليجاركية صغيرة، وهو ما يسمح بنهب الثروات بدون أي خوف من المحاسبة وهو ما يؤدى إلى تشكل الدائرة المفرغة للفساد، والأمر الثاني، يحدث على المستوى الدولي، وهو وجود أنظمة ومصارف ونظام رأسمالي دولي يسمح بتصريف وتبييض تلك الأموال بقدر عال من السرية، وبدون أي آليات جدية للمحاسبة.

وعندما يصل الأمر إلى هذا الحد على المستوى الوطني، وتتحقق بشكل كامل تلك الدائرة المفرغة يكون على المجتمع الدولي مسئولية كسر هذه الدائرة وليس تحفيزها. إن المجتمع الدولي للأسف غير جاهز للقيام بهذا الدور، بل

يساهم في – ويساعد على – تفاقم الفساد على المستويات الوطنية، وهو ما كنا نعرفه، لكن أظهرته تسريبات بنما بشكل أكثر وضوحا.

لدى العالم مجموعة من الآليات الدولية لمجابهة انتهاكات الحقوق السياسية والمدنية عندما تفشل وتستنفد جميع الآليات على المستوى الوطني، مثل المحاكم الجنائية الإقليمية والدولية التي تختص بالنظر في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم التعذيب، وخطف الرهائن. ولعل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية "هو النظام الأبرز في هذا الشأن، ولكن للأسف الشديد لم يطور المجتمع الدولي أي آليات دولية مماثلة لمواجهة الفساد الحاد، عند فشل واستنفاد الآليات على المستوى الوطني.

الكل يعلم بوجود الفساد الحاد على المستويات الوطنية، لكن ما تكشف عنه وثائق بنما هو إلى أي مدى يسمح النظام العالمي أيضا ويساعد على ذلك. لقد كان لمصر تجربة مريرة مع دائرة الفساد المفرغة تلك، وأثبتت تجربتنا أن جهود مكافحة الفساد على المستوى الوطني – برغم أهميتها الكبيرة – لكنها لا تكفى وحدها لكسر الدائرة المفرغة للفساد. فبعد اندلاع ثورة 25 يناير 2011 ، التي كان مكافحة الفساد في القلب من خطابها ومطالبها، استطاع المصريون في سعيهم الدؤوب لتحقيق العدالة والمحاسبة في تقديم الرئيس السابق والكثير من أعوانه إلى المحاكمة في قضايا فساد، وهو ما كان يعتبر معجزة بكل المقاييس. فكان مبارك أول حاكم عربي يحاكم بتهم تتعلق بالفساد، وأدت الثورة إلى فتح العديد من ملفات الفساد، مثل قضايا بيع الغاز لإسرائيل، وقصور الرئاسة، وفيلات شرم الشيخ، وقضية التلاعب بالبورصة، وغيرها، ضد مبارك وعائلته والكثير من أعوانه، وانتهت الأغلبية المطلقة من تلك المحاكمات بالبراءة أو بالتصالح، فقد كان هذا متوقعا، ليس بسبب براءة المتهمين لكن بسبب أن المتهمين، حكموا لمدة ثلاثين عاما وقاموا بسن الكثير من التشريعات عن طريق السيطرة على البرلمان، من خلال التزوير الممنهج، وسيطروا على أجهزة الدولة الحيوية، وقمعوا أي معارضة فاعلة. حتى أكثر الأنظمة القضائية استقلالا واحترافية كانت ستجد صعوبة في إدانة رموز نظام مبارك في ظل الأطر القانونية التي تحكمها، فالقضاة يمكنهم أن يوصوا بتعديل قوانين أو بإحالتها للمحكمة الدستورية، لكنهم يجب أن يلتزموا بالقوانين القائمة، فالكثير من الممارسات التي ستصنف حتما كممارسات فساد صارخة في أغلب الدول، تم "تقنينها" في ظل حكم مبارك.

لا تزال قضية التلاعب بالبورصة، تنظر في شرعية أرباح شركات مسجلة بالخارج في ملاذات ضريبية، ومنها "شركة باق وورلد انفستمنت " المسجلة في الجزر العذراء البريطانية المملوكة لنجل مبارك، وأثبتت تحقيقات الصحفي المصري، هشام علام، والمركز الدولي للصحفيين الاستقصائيين — كجزء من التحقيقات المرتبطة بوثائق بنما – أن هذه الشركة تم التحايل على قرار التجميد الصادر ضدها!، وأنها لاتزال تعمل حتى يومنا هذا!، وهو ما يؤكد على أن التكامل بين جهود مكافحة الفساد على المستويين الدولي والوطني ضروري، وأن المجتمع الدولي ودول الشمال لا تستطيع أن تنفض يدها من المسألة، وتقوم بدور "الضابط الشريف" الذى يقدم فقط يد العون للفقراء، رغم كونه شريكا أصيلا ومستفيدا مما يفعله "أشرار" ذلك العالم!